ب الا الآن اذا قلنا الله تعالى موجود ازلا وابدا فوجوده في الذهن لاجل الحكم انما هو في
حال الانتزاع ووجود الجزئين المحمول له ازلي ابدي بخلاف ليس ج ب فانه لا
الا وجود ج عند عدم ثبوت ب له وايضا نقول الموضوع لا يقتضي الا وجوده
في الذهن على سبيل الاجمال فانا اذا قلنا كل ج ب فالحكم على افراد ج من الازل الى
الابد وظاهر انها ليست موجودة في الذهن الا من حيث انها ج وهذا كاف في السالبة
دون الموجبة فانه لا بد فيها من وجودها على التفصيل لا يثبت لها الاحكام وفيه نظر
لانا لا نسلم ان كل موجبة كذلك لان الذهنيات السالبة محمولها منافية للوجود لا تقتضي الا وجود
الموضوع حال اعتبار الحكم بل لا يقتضي وجوده في تلك الحال والا لكان وجوده على سبيل التفصيل
فالقول بان الموجبة تقتضي الوجود غير الحصولي في الذهن حال الحكم خلاف السالبة
انما هو في الحقيقية والخارجية دون المفهوم العام المنطقي ثم الفرق المذكور
من السالبة البسيطة والموجبة المعدولة انما هو على تقدير ان لا يتحقق وجود الموضوع
واما عند تحققه فهما متلازمان في الصدق لان الموجود اذا كان مسلوبا عنه غيره
كان اللا ب صادقا عليه وبالعكس واما الفرق من جهة اللفظ ففي لغة العرب ظاهر
لان رابطة الايجاب غير رابطة السلب مثل هست ونيست واما في لغة العرب
ففي قول من يجعل الرابطة السلب من الحركات الاعرابية يعرف الفرق من ثوابت اهل
العربيه

العربيه وعلى قول من جعلها لفظ هو على ما ذكره القوم فالفرق ان القضية ان كانت ثلاثية
فان تقدمت الرابطة على حرف السلب فمعدولة لان شان الرابطة ربط ما بعدها
بما قبلها فيربط حرف السلب مع ما بعده بالموضوع وهو ايجاب وان تاخرت فسالبة
لان شان حرف السلب رفع ما بعدها عما قبلها ورفع الربط سلب وان كانت
ثنائية فالفرق بان ينوى ربط السلب فتكون موجبة او سلب الربط فتكون
سالبة يعني ان الفرق اللفظي ساقط لا انه لا فرق لفظا او بان يصطلح على
تخصيص بعض الالفاظ بالسلب البسيط وبعضها بالايجاب العدولي كما يقال
زيد ليس كاتبا في السالب وزيد لا كاتب او غير كاتب في الموجب قال
البحث الرابع اقول لا بد لنسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت او سلبية من
كيفية مثل الضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام يعني ثبوت
المحمول للموضوع او سلبه عنه قد يكون ضروريا وقد لا يكون ضروريا وباعتبار
اخر قد يكون دائما وقد يكون لا دائما لا يقال ان اريد منهم الضرورة
واللاضرورة والدوام واللادوام فهنا جهات اخر مثل الاطلاق الفعلي
والوقتي والوصفي وان اريد ما صدق عليه الضرورة واللاضرورة فلا
حاجة الى ذكر الدوام واللادوام لاندراجهما في لفظ النقيضين الضرورة واللاضرورة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)